

اللقاء الوزاري حول الاستخدام الخارجي والعمالة التعاقدية
للدول المرسله والدول المستقبله للعماله في آسيا

"حوار أبو ظبي"

أبو ظبي 21-22 يناير 2008

حركة العمالة التعاقدية في آسيا: 4 شركات أساسية للتطوير بين الدول المرسله
والمستقبله للعماله في آسيا

إعلان أبو ظبي للدول المرسله والمستقبله

ان وزراء كل من أفغانستان والبحرين وبنغلاديش والصين والهند واندونيسيا والكويت وماليزيا ونيبال وعمان وباكستان والفلبين وقطر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وسريلانكا وتايلاند والإمارات العربية المتحدة وفيتنام واليمن، وبعد اجتماعهم الذي عُقد في أبو ظبي بتاريخ 21 و 22 يناير 2008 من أجل إجراء التشاور الوزاري حول الاستخدام الخارجي والعمالة التعاقدية للدول المرسله والمستقبله للعماله في آسيا، والتي يشار إليها بحوار أبو ظبي¹ ، قد اكدوا على الاعتبارات والنتائج والتوصيات التالية:

1 - الاعتبارات:

¹ حوار أبو ظبي هو حوار بين 11 بلداً ضمن عملية كولومبو وهي: (أفغانستان وبنغلاديش والصين والهند واندونيسيا ونيبال وباكستان والفلبين وسريلانكا وتايلاند وفيتنام) و11 بلداً آسيوياً آخر وهي: البحرين والكويت وماليزيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة واليمن). ولهذا فإن الحوار يتم بين الحكومات من العديد من المناطق الجغرافية في آسيا والتي يشار إليها في هذا المستند تحت التعبير العام (آسيا) وهي بالتحديد غرب آسيا (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن) وجنوب آسيا (أفغانستان وبنغلاديش والهند ونيبال وسريلانكا) وشرق آسيا (الصين واليابان وجمهورية كوريا) وجنوب شرق آسيا (اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام).

1-1 تدفع الحركة المؤقتة والدائرية للعمالة في آسيا للدول المرسله والمستقبله للعمالة، إلى إعادة النظر في عدد من الافتراضات الثابتة منذ مدة طويلة حول حركة العمالة التعاقدية وذلك بهدف تعزيز مصالحها التنموية والتطويرية من خلال مزيد من التعاون والشراكة.

2-1 عندما تتم إدارتها بشكل جيد، تؤدي حركة العمالة التعاقدية المؤقتة إلى إفادة الدول المرسله والدول المستقبله بالإضافة إلى تحسين وضع ورفاهية العمال التعاقديين. وفي هذا السياق، فان حركة العمالة المؤقتة يمكن أن تعتبر أداة هامة لتطوير وتنمية الاقتصاديات بالإضافة إلى الموارد البشرية. وقد أوضحت الجمعية العامّة للأمم المتحدة من خلال الحوار عالي المستوى حول الهجرة والتنمية الدولية والذي عُقد في نيويورك خلال شهر سبتمبر 2006 بالإضافة إلى المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية في بروكسل في يوليو 2007 العلاقات بين الحركة الدولية وتخفيض حدة الفقر والتنمية.

3-1 إنّ الإمكانات الكامنة في حركة العمالة المتعاقدة المؤقتة في تطوير عملية التنمية ليست مفهوماً جديداً في آسيا. فمنذ عدة عقود، والعديد من البلدان الآسيوية تبحث عن الفرص المتوفرة في سوق العمالة الإقليمية وذلك لتلبية احتياجاتها من العمالة والموارد البشرية ولكن الأمر الجديد هذه الأيام هو مفهوم أننا نعيش الآن في عالم يمتاز بحركة أكثر من السابق وهو عالم يتسم بتكامل أكبر لاقتصادياته وقواه العاملة ومجتمعاته وعالم يشهد تغييرات سريعة وواسعة، ويعود ذلك في الأساس إلى التقدم التقني والتحويلات الديموغرافية والتدهور البيئي.

4-1 في ضوء هذه الخلفية، قامت عشر بلدان من بلدان العمالة ذات المنشأ من منطقتي جنوب وجنوب شرق آسيا خلال عام 2003 بإنشاء حوار إقليمي يعرف الآن باسم "عملية كولومبو" تبعه اجتماع ثانٍ عُقد في مدينة مانيلا بالفلبين خلال شهر سبتمبر 2004 ثم عقد اجتماع ثالث في مدينة بالي خلال شهر سبتمبر 2005. وخلال الاجتماع المذكور في بالي، التحقت دولة أفغانستان بالحوار لتصبح العضو الحادي عشر ولأول مرة حضرت البلدان المستقبله للعمالة كمراقبين. وخلال اجتماع بالي

أيضاً وافق الأعضاء على الدخول بصفة رسمية في حوار مع البلدان المستقبلية الآسيوية والأوروبية على حدّ سواء. والذي شكل نقلة نوعية في الحوار بين الدول المرسلّة والدول المستقبلية للعمالة في آسيا، حيث تم من خلاله تبني مفهوم العمالة المؤقتة التعاقدية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قبل الدول المرسلّة والمستقبلية على حد سواء.

5-1 وتعتبر استضافة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للقاء الوزاري بين عملية كولومبو والبلدان المستقبلية للعمالة في آسيا وتمويلها لها تعبير هام عن التعاون بين الدول والذي تحقق ضمن هذا الحوار منذ إنشائه.

6-1 أكدّ اجتماع أبو ظبي على أنه، وفي إطار الاقتصاد العالمي، هناك منافسة متزايدة لتنشيط وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال حركة العمالة على جميع مستويات المهارة، وفي هذا الصدد، اعتبر الوزراء أن أفضل النتائج الاقتصادية والاجتماعية تتحقق من خلال توفير العيش الكريم وظروف العمل الجيدة لكافة العمال وحمائتهم من خلال سياسات وإجراءات تتسم بالشفافية ومن ضمنها تلك المتعلقة بالاستقطاب والتوظيف ، وذلك وفقاً للقوانين والإجراءات الوطنية في الدول المرسلّة والمستقبلية، وتسهيل تحويل المدخرات وبلورة إطار مشترك للتعاون يهدف إلى الاستفادة القصوى من مردود العمالة المتعاقدّة المؤقتة.

7-1 أقرّ اجتماع أبو ظبي بالمسئولية المشتركة للدول المرسلّة والمستقبلية للعمالة لضرورة مراقبة التزام شركات التوريد وكافة المؤسسات المعنية بتوظيف العمالة التعاقدية المؤقتة بمقتضيات القوانين الوطنية التي تنظم إرسال العمالة وبالتالي المساهمة في حماية حقوق العمال.

2 - التوصيات:

1-2 بالنظر إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، وفي ضوء الحوار الإيجابي الذي تم في أبوظبي، قرّرت الدول المشاركة طرح مبادرة تعاونية جديدة لمعالجة حركة قضايا العمالة التعاقدية المؤقتة وتحقيق أقصى الفوائد والمنافع لعملية التنمية. وحدّدت الدول الشراكات الأساسية التالية بين الدول المرسلّة والمستقبلة والتي من خلالها ترغب في تعزيز عملية المشاركة في المعلومات وتعزيز عملية بناء القدرات والتعاون الفني والتعاون بين الدول.

الشراكة 1: تعزيز المعرفة في مجالات: اتجاهات سوق العمل، المهارات المطلوبة والمتوفرة، العمال المتعاقدين المؤقتين، سياسات التحويلات وتدفقاتها وتفاعل هذه المجالات مع عملية التنمية في المنطقة.

الشراكة 2: بناء القدرات من أجل التوفيق بشكل فعال بين العرض والطلب على العمالة.

الشراكة 3: التعاون في مجال حماية العمال المتعاقدين المؤقتين من الممارسات غير المشروعة في مجال التوظيف وتعزيز الرفاهية وتدبير الحماية للعمال المتعاقدين المؤقتين والتي تدعم رفاهيتهم وتحويل دون استغلالهم في دول الإرسال ودول الاستقبال على حد سواء.

الشراكة 4: تطوير إطار مرجعي للتعاون الدولي فيما يتعلق بالعمالة الوافدة المؤقتة يأخذ بعين الاعتبار متطلبات المراحل المتتالية لدورة العمل التعاقدية المؤقت ويؤكد على مصالح الدول المستقبلية والمرسلّة على حد سواء.

2-2 إن هذه الشراكات تعتمد على تلبية المصالح المشتركة للدول المجتمعة ضمن حوار أبوظبي، مع تركيز خاص على التنمية. وهذه الشراكات تقوم على العمل وبالإضافة إلى الحكومات، فإنها ستسعى إلى إشراك الأطراف ذات العلاقة الأخرى في مجال حركة العمالة والتنمية في المنطقة وذلك من أجل تنفيذ المبادرات التي ستؤدي إلى دفع عملية الشراكة إلى الأمام بروح من الحوار والتعاون الدولي.

3-2 يدعو المجتمعون الدول المرسلّة والمستقبلة لمواصلة الحوار من أجل تحديد نتائج عملية للشراكات المتضمنة في هذا الاعلان وذلك بدعم من منظمة الهجرة الدولية.

4-2 سيتم عقد اللقاء التشاوري الوزاري التالي لحوار أبو ظبي بين الدول المرسلة والدول المستقبلية للعمالة خلال شهر من عام 2010 بدعم من منظمة الهجرة الدولية.

5-2 يرحب الاجتماع بالدعوة التي أعلنها صاحب السمو الشيخ/ سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد مملكة البحرين ورئيس مجلس التنمية الاقتصادية أمام الدورة (96) لمؤتمر العمل الدولي حول عقد حوار إجتماعي على مستوى القمة حول قضايا العمال تشارك فيه الدول المرسلة والمستقبلية للعمالة للتوصل إلى قرارات مؤثرة وفعالة في ضوء نتائج حوار أبوظبي والاجتماعات التي عقدت في هذا المجال في الفترة الماضية.

هذا وقد عبر الوزراء عن تقديرهم العميق لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على رئاستها للتشاور الوزاري وعلى حسن ضيافتها وكرم وفادتها لجميع المشاركين بالإضافة إلى تقديرهم للمنظمة الدولية للهجرة على دعمها الفعال باعتبارها سكرتارية عملية كولومبو وللإجتماع الأول هذا لحوار أبو ظبي.

أبو ظبي- 22 يناير 2008

* * *